20150408-0001a-2

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر ٢٩/أد

معهد عصام فارس ٨ /٤/٢٠١٥

ربع قرن على انتهاء الحرب: هل طوينا الصفحة؟

نحن، أهالي مفقودي الحرب، عمرنا يفوق ربع قرن، أصبحنا بالـ٣٣ اقتربنا من الـ ٤٠ ، من عمر الحرب، بالعودة إلى السؤال المطروح: هل طوينا صفحة الحرب؟ أعتقد أن وجودي بينكم وبِمن أمثّل يعطي الجواب المباشر.

لتفصيل هذه الإجابة سأحاول إيجاز (ما أمكن) ما قمنا به من خطوات لرفع الظلم الذي سببّته لنا الحرب ولم يخرجنا منه السلم، وأختم بالحل الذي نراه كفيلا بانهاء مأساتنا والذي قد يشكل نقطة ضوء تنير طريق الخروج من الحرب.

١- منذ ٣٣ سنة، كادت تُنسى أسماؤنا الحقيقية بعد أن صرنا نُعرف باسم واحد "أهالي المخطوفين والمفقودين" .. تسمية لم نخترها طوعاً، أولادنا لم يختاروا أن يصبحوا أولاد المخطوفين والمفقودين..ولا المخطوفون والمفقودون أنفسهم كان لهم الخيار.. لقد ُفرض ذلك علينا وعليهم فرضاً..

٢- منذ تشكّلنا في العام ١٩٨٢، دعوني ألبنن العبارة وأقول "منذ تشكّل طائفتنا" الفريدة (توضيح سريع عن فرادة طائفتنا) ونحن نطالب الدولة بالكشف عن مصائر أحبائنا الذين سرقتهم الحرب..دون أن نميز بين هوية مخطوف وآخر، وأيضاً دون أن نميز بين الجهات المسؤولة عن الخطف أكانت داخلية أو خارجية.

٣- منذ ١٥ عاما أطلقنا مع أصدقاء قضيتنا حملة "حقنا نعرف"...حملتْ هذه الحملة مطالبنا دون أي زيادة أو نقصان.. انطلقتْ مما كنا قد استطعنا تحقيقه على مدار ١٨ عشر عاما" ، انقضى نصفهم في زمن الحرب (تعرفون ما يعني التحرك في الحرب).

نجحتْ الحملة في تظهير القضية، استطاعتْ خرق حصريتها في بيروت لتفلشها على معظم المناطق اللبنانية .. معها ، صار صوتُنا أعلى، استطعنا التقدّم خطوات إلى الأمام، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: انتزاع اعتراف رسمي بالقضية، اقرار بارتكاب جرائم حرب وبوجود مقابر جماعية في البر والبحر، اقرار بأحقية مطلبنا الأساسي بالكشف عن مصائر أحبتنا وبضرورة تحقيقه .. دخل هذا الحق ضمن أولويات المهام التي تعهّدت بها اكثر من حكومة في بياناتها الوزارية ...(تعاقب علينا دزينة رئيس حكومة وعدد اكبر من الحكومات).

٤- تحت راية حق المعرفة لجأنا مع جمعية سوليد إلى القضاء لينصفنا دون أن نلغي مسؤولية السلطة السياسية أو نعفيها من وجوب القيام بواجباتها تجاه القضية .هناك دعاوى تتعلّق بالمقابر الجماعية التي أُقِر بوجودها ما تزال تتابع مساراتها القانونية . كما أننا طعنّا بحكم صدر عن محكمة الجنايات في صيدا في قضية المربي المفقود محي الدين حشيشو أمام محكمة التمييز

20150408-0001b-2

20150408-0001b-2

والقضية لا تزال عالقة لديها ونحن وزوجته ما نزال ننتظر. وهناك قضية أثمرتْ تتمثّل بالقرار الصادر عن مجلس شورى الدولة في آذار ٢٠١٤. فرض القرار على الدولة تسليمنا نسخة عن كامل ملف التحقيقات التي أجرتها اللجنة الرسمية للاستقصاء عن المفقودين دون أي انتقاص أو تقييد أو استثناء. حاولتْ الدولة الالتفاف على هذا القرار الملزم وغير القابل للطعن عبر طلبها من المجلس المذكور إعادة المحاكمة وطلب وقف تنفيذ القرار متذرّعة بأن تنفيذه (تسليمنا نسخة عن الملف) يشكّل خطراً على السلم الأهلي. فجاء قرار مجلس شورى الدولة رقم (٢) في حزيران الماضي ليؤكد قراره الأول. ومع ذلك لم ينفّذ القرار الا عندما نزلنا إلى الشارع واعتصمنا أمام السراي الحكومي..

٥- في مثل هذه الأيام، ومنذ ١٥ سنة، في ذكرى انقضاء ربع قرن على بدء الحرب، رفعت حملة "حقنا نعرف" شعار "تنذكر تما تنعاد" .. وفَوكستْ على مطلب لجنة الأهالي بإعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام يوماً وطنياً للذاكرة. صحيح أن هذا المطلب لم يتحقّق رسمياً بعد إلا أنه تكرّس شعبياً منذ ذلك التاريخ مع الشعار إياه ("تنذكر تما تنعاد").. ونحن فخورون أن تتواكب هذه الذكرى سنوياً بوقفات وأنشطة ينظّمها عدد من هيئات وأفراد المجتمع ..

٦- لكن في بلدنا وعلى مستوى الحكّام تختلف الأمور.. أحيانا تأخذ معاني أخرى، مغايرة، وأحيانا تصبح بالـ"مقلوب" .. يعني الحرب ما بتنذكر، أو ما لازم تنذكر، بس كل يوم ممكن تنعاد، وعم تنعاد بأكثر من شكل وعلى أكثر من مستوى ولا مَن يهتم منهم!!.. والأخطر من ذلك هو البركان المشتعل الذي يحيط بنا بل بات عندنا ، هو ما يصلنا يوميا من أخبار عن آلاف من القتلى والجرحى والمخطوفين والمفقودين...والمسؤولون في لبنان ينأون بأنفسهم عن تأمين أمن البلاد وأمان ناسه، ويبقى بنظرهم مصدر الخطر على السلم الأهلي هو مطالبة أهالي المفقودين بحق المعرفة.. !! أيّ عقل يقبل ذلك.. نحن نعمل من موقعنا المتواضع وبكل مسوولية ودراية لإرساء السلم الأهلي الحقيقي وبناء المواطنية. أن ملف التحقيق الرسمي بات في حوزتنا منذ ٢٠ أيلول العام ٢٠١٤ أي منذ نصف عام تقريبا، هل سمعتم بتسريبة واحدة؟ إشارة، تلميح؟ هل صحافتنا أصبحت خجولة بسحر ساحر؟ صدقوني: لا... فقط... التقرير بأيد أمينة، عند البعثة الدولية للصليب الأحمر وعند الأهالي. فليعلم القاصي والداني أن الأهالي حريصون ليس فقط على السلم الأهلي بل أيضاً على دولتهم ووطنهم أكثر بكثير من كثيرين في هذا الوطن. لا يا سيداتي ولا يا سادتي، لم نلجأ لا قبل استلام الملف ولا بعده إلى أي تصرّف قد يهدّد السلم الأهلي ، لم ولن ننجر...إن تاريخنا على مدار سنوات الحرب والسلم يشهد على ذلك، والأدلة عديدة..

٧- بالرغم من تسليمنا نسخة عن ملف التحقيق، الدولة لم تعترف بنا فعليا بعد، لأن الإعتراف بنا لا يكمن بإحصائنا من قبل لجنة رسمية لم تقم بعملها، ولا بتسليمنا ملفاً فارغاً لم يحقّق مع أحد ولم يتحقّق من معلومة واحدة.. بل أوصى بتوفية ذوينا بالجملة مع أنهم اختفوا بالمفرق... بالنسبة إلينا، الاعتراف يعني القيام بما قامت وتقوم به كل الدول التي تحترم نفسها والتي عاشت حروباً وعانت من جرائم مشابهة، أي أن يتم التعاطي جدياً مع المفقودين والمختفين قسرياً من خلال الاعتراف بهم، البحث عنهم، تحديد مصائرهم واحترام أهاليهم لا أكثر ولكن أيضاً لا أقل.

20150408-0001c-2

٨- أصبح من الواضح أن قضيتنا لم تجد حلاً حتى اليوم لغياب القرار السياسي الجدّي.. والسؤال يطرح نفسه عن سبب غياب هذا القرار.. يمكن أن الأجوبة قد تتعدد كما تتعدد الأسباب.. لكن الأمر الجليّ بالنسبة إلينا، وعلى طول هذا المسار الشائك، يعود إلى فرادة طائفة أهالي المخطوفين والمفقودين، يعود إلى أن المفقود ليس له طائفة، وبالتالي يجب أن يتم البحث عنه كمواطن، كإنسان، أو لا يتم.. ؟ وبما أن قضيتنا وناسها لا تسيّل ولا تُقسّم ليُصار إلى توزّعها حصصاً طائفية .. بما أن القضية ليس لها حل طائفي.. فبقيت معلّقة مثلنا..كما باقي القضايا الأساسية المتعلقة بالمواطنة، بالانسان.

٩- بعد اطلاعنا خلال السنوات الأخيرة على المبادئ التي يعتمدها المركز الدولي للعدالة الانتقالية، أقول أننا تأكّدنا من صحة الخطوات التي قمنا بها والمطالب التي طالبنا بتحقيقها- على مدار عشرات السنوات- وذلك بشكل تلقائي نابع من حجم المصيبة التي هبطت علينا وجعلتنا نتلّمس طريقنا وكيفية استرداد حقوقنا على الأرض.. أرشيفنا يشهد على ذلك .. كما تصاريح المسؤولين .. ولوتسنى لطرقات وزواريب بيروت أن تتكلّم لردّتْ ما صدحتْ به حناجرُنا.. لاعترفتْ كم تعبت من دعسات أقدامنا ، كم برت نعالنا من كثرة ما وطئناها..

لكن المركز الدولي للعدالة الانتقالية عندما أتى إلى لبنان، قدّم لنا الخبرة التقنية مشكورا.. وقد تبلور ذلك بإنجاز مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً الذي يضع آلية لحل هذه المأساة باشراف ورعاية مكتب المركز في لبنان وبتضافر جهود وكفاءات العديد من الأصدقاء من محامين وخبراء وأصحاب اختصاص وجمعيات... ولا يسعني هنا الا أن استذكر بمحبة من تناوب على إدارة هذا المركز في لبنان الأساتذة حبيب نصار، لين معلوف وكارمن أبو جودة حالياً.

ومع أهمية المبادئ التي يعتمدها المركز المذكور والبرامج التي يعمل عليها في البلدان التي عانت من حروب ونزاعات لمساعدتها على مواجهة النتائج وتخطيها، أجد أنه من الضروري القول أننا كلجنة أهالي نشذّ عن بعض مبادئ العدالة الانتقالية المتعلقة بالمحاسبة وعدم الافلات من العقاب تحقيقاً للعدالة.

أقولها عاليا وبالفم الملآن، نحن لا نريد أن نحاسب أحداً، لا نريد أن نحاكم أحداً.. لم نطالب يوماً بمحاكمة أومعاقبة أيّ من الذين شاركوا في الحرب في أي موقع كانوا وقتذاك وفي أي موقع هم فيه اليوم.. نحن لم نطالب يوماً بإلغاء قانون العفو، لم نطالب يوماً بتعديله .. نحن لا نطالب بمحاكمة الماضي، نحن لا نريد إلاّ معرفة الحقيقة عن مصائر أحبتنا ونقطة على السطر..عندما يتحقق "حق المعرفة" تتحقق العدالة بالنسبة لنا نحن أهالي المفقودين. وللذين يريدون أكثر من ذلك نقول لهم: هذا خياركم.. وللجميع نقول: أن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين ليست مكسر عصا لأحد.. لا للذين يريدون محاكمة الحرب وأبطالها ولا للذين يريدون طمس جرائمها..
وكونوا على ثقة مطلقة أنه عندما يقرّر المجتمع محاسبة الماضي، فإن أهالي المفقودين، كأفراد.. كمواطنين، لن يقفوا حجر عثرة في وجه هذا المجتمع.

[20150408-0001d-2]

20150408-0001d-2

١٠- ما الحل؟ إن الحل الحقيقي العلمي والعادل والمؤسساتي لقضيتنا يكمن في نقطتين:

أ- الإعتراف الفعلي بنا وبذوينا عبر الشروع بتنفيذ مشروع جمع وحفظ العينات المرجعية البيولوجية (اللعاب) من عائلات المفقودين، وكانت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مشكورة، قد تقدمت به الى الحكومة اللبنانية منذ العام ٢٠١٢ ، إلا أنه ما يزال متروكا مهملا ينتقل من وزارة إلى آخرى، ليستقر في وزارة الداخلية والبلديات.

من هنا، وباسم أهالي المفقودين والمخفيين قسرياً، أطالب السيد وزير الداخلية اتخاذ القرار بالمباشرة الفورية بالتنفيذ. بالتأكيد يا معالي الوزير أنت تعلم أهمية تنفيذ هذا المشروع وبالسرعة الممكنة لأنك تدرك أن السنوات تمر مضاعف ثقلها على الأهالي الذين يشيخون و... لأنك تعلم ان تنفيذ هذا المشروع يساعد على التعرف على هويات الرفات في المقابر الجماعية، على هوية العظام التي تظهر تباعاً في الورش وتلك التي تتكدس في برادات المشارح، لأنه يضع حداً للاستهتار وعدم التمييز بين عظام بشرية وحيوانية كلما وأينما وجدت ....المبادرة عندك السيد الوزير، وأنت في السابق كنت مع هذا المشروع ، فلماذا تغّير موقفك عندما أصبح القرار بيدك..؟ نحن كنا ننتظر من معاليك وما نزال موقفاً مغايرا ومميزا عن النهج الرسمي المنسحب من القيام بمسؤولياته ازاء هذا الموضوع ..!!

نحن لا نظن أن عقلاً يمكن أن يقف ضد جمع عينات من "ريق" أهالي المفقودين والمخفيين قسرياً تساعد في تحديد هويات رفات أبنائهم حتى بعد رحيلهم.. لا نظن أن عقلاً يمكن أن يخشى من ريق الأهالي أو يعتبره يشكل تهديداً للسلم الأهلي..!!

ب- تحديد مصير ذوينا من خلال إقرار قانون علمي وعادل في مجلس النواب، إسوة بما شرّعته برلمانات العالم... قانون يقفل ملف الحرب ، قانون وإن عفا عن الخاطفين لكن لا يجب أن يعفي نفسه من تحديد مصير أهله ومواطنيه المخطوفين والمفقودين. وقد سبق التكلم عن مشروع القانون، وهو يتطلب تضافر كل الجهود من أجل إقراره في مجلس النواب.. آملين أن يلاقي عند السادة النواب ما يجب أن يلاقيه من دراية وعناية. وعندما يحين الوقت، لدينا في هذا الموضوع كلام آخر.

نحن سنكمل الطريق، "حقنا نعرف"، سنبقى متمسكين بهذا الحق، سنعمل بكافة الوسائل لفرض تنفيذ الحل العلمي المؤسساتي، الحل المتوازن والواقعي... لا أكثر ولكن أيضاً لا أقل...

نحن على قناعة أنه لو تحقّق ما نطالبُ به لما جرجرتْ الحرب أربعينها (أربعين سنة... وليس أربعين يوماً !!!) حتى اليوم ولما فرّخت حروباً ...

نحن على قناعة أن الحرب في لبنان لم تنته مع توقّف الأعمال العسكرية... الحرب لا تنتهي ما دامت قيم الحرب هي السائدة، من إقصاء للمواطنين، إلى التمييز فيما بينهم، الى الاستخفاف بمصالحهم، بحقوقهم، بأمنهم واستقرارهم...الحرب تنتهي عندما يتم التخّلي عن قيمها.. هل هناك أمل..؟